

معالم التحولات الثقافية والاجتماعية في الجزائر بين 1990 و 2000

مقدمة:

إن مبدأ التحول في حياة الإنسان يخضع إلى جملة من المؤثرات التي تدفعه إلى البحث عن البدائل الضرورية في تجاوز وضع معين، أو الطموح إلى وضع أحسن، يستطيع من خلاله تلبية حاجاته والتخلص من المشاكل المترتبة عن الوضع السابق، فتنشأ بموجب هذا التحول مظاهر وطرائق جديدة في التنظيم الاجتماعي، كما تظهر ثقافة التعامل مع الأوضاع الجديدة كشرط في تقبل نماذج التحول وصوره، ولأن التحول لا يمكنه أن يقع بمعزل عن التأثيرات المكانية والزمنية، وبدون تساند العوامل البشرية والمادية في تحقيقه، كما لا يمكنه أن يتعلق بجانب محدد ومحصور من جوانب حياة الأمم والشعوب دون التأثير في جوانب أخرى، والارتباط بأكثر من سبب، فإن دراسته تتطلب الإلمام بمختلف التغيرات التي ساهمت في صياغة التحول بشكل دون آخر.

لقد شهدت الجزائر تحولات متعددة في كافة المجالات، ولعل أهم فترة يمكن استقراء مظاهر التحول فيها هي الفترة الحديثة، ومنها العشرية الممتدة بين 1990 إلى سنة 2000 والتي تعتبر مثالا حيا لدراسة التحول في الحياة الاجتماعية على مستويات متعددة، فعلى سبيل المثال أدى الارتفاع المتتالي للأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن إلى خروج المرأة للعمل

بأعداد كبيرة، وكسرها لبعض المعايير الاجتماعية التي تعارض ذلك، وأدى مثلاً خروج المرأة المتزوجة للعمل ظهور متطلبات جديدة على الصعيد الاجتماعي وتنظيم خاص للتكيف مع وضع جديد تحولت فيه وظائف بعض البنى الاجتماعية من دور تقليدي إلى دور جديد، متخلية عن ذلك الدور لحساب بنيات أو وحدات اجتماعية تخصصت في الخدمة والرعاية الاجتماعية، فاستلزم ذلك ضرورة توفر دور الحضانة والأمومة للاعتناء بالأطفال أو إيجاد عاملات في البيوت قصد القيام بالمهام التي تخلت عنها الأم نتيجة لمتغيرات اقتصادية واجتماعية طارئة، كما أدى ذلك من ناحية أخرى إلى ظهور مشاكل عائلية جديدة وصراعات بين أفراد العائلة الواحدة بفعل تحولات كثيرة لم تألفها العائلة الجزائرية⁽¹⁾.

وقد أشار كثير من الباحثين والمتخصصين إلى أهمية التغير والتحول الاجتماعي في حياة المجتمعات، ونجد في هذا السياق "أوغست كونت" الذي يعتبر أن التغير الاجتماعي ينتج عن تطور الذكاء الإنساني الذي مر بمراحل ثلاث، أولها التفكير الديني أو التولوجي، ثانيها التفكير الميتافيزيقي أو الفلسفي، وثالثها التفكير الوضعي أو العلم الحديث الذي رافقه تطور أخلاقي وصناعي أثر على أنساق بناءه وقيمه واتجاهاته.

بينما أشار "هربرت سبنسر" إلى دور التجريب في عملية التحول التغير حيث لخص أن التطور مظهر حتمي في كل مجتمع لا يمكن أن يتفاداه، وهو أي التطور عامل تمايز بين المجتمعات وظائفاً وحجماً وكثافة.

في حين ذهب "هوبهاوس" إلى أن التغير الاجتماعي يقوم على التطور العقلي الذي يستند على الحقائق التاريخية والأنثروبولوجية، والتي تؤدي إلى تطور اجتماعي يشمل المعتقدات الأخلاقية والدينية، وينعكس ذلك على سائر النظم الاجتماعية.

أما "كارل ماركس" فيرى أن التغير الاجتماعي يقوم على تفاعل عاملين هما: التطور التكنولوجي أو القوى الإنتاجية، والعلاقات السائدة بين الطبقات الاجتماعية، والصراع ينجم عن تغير العلاقات الاجتماعية بفعل تطور القوى الإنتاجية، وتصبح الطبقة المسيطرة على القوى الإنتاجية قادرة على تغيير النظام وتكوين نظام اجتماعي جديد يؤثر بدوره على العلاقات الاجتماعية⁽²⁾.

ويمكن تمييز الآراء التي فسرت التحول والتغير في موقفين، أولهما اهتم بالكشف عن الجانب المعياري في عمليات التغير الاجتماعي ويقود هذا الموقف "ولبرت مور" الذي أقر بسوية التغير بالنسبة إلى كل المجتمعات ولو كان ذلك بنسب متفاوتة، وبشيوع التغير وعالميته، فكل المجتمعات والثقافات في تغير. وثانيهما اهتم بتفسير التغير الاجتماعي ومن رواده علماء الاجتماع الذين أكدوا على أنه يتم في الجوانب البنائية للمجتمع أما التغيرات الأخرى فهي تغيرات في المركب الثقافي، وهذا التمييز يساعد على ربط التغير بعوامله التي من نوعه.

ويرى "أولاف لارسون" و"إيفريت روجرز" أن النظرية الكاملة عن التغير والتحول يجب أن تتضمن الأسئلة الأساسية التالية:

- 1 - ما الذي قد تغير؟
- 2 - إلى أي حد تغير؟
- 3 - كيف تغير بسرعة؟
- 4 - ما هي الظروف السائدة قبل وبعد التغير؟
- 5 - ما الذي حدث أثناء التحول والانتقال؟
- 6 - ما هي المنبهات التي أدت إلى إثارة التغير؟
- 7 - من خلال أي آلية حدث التغير؟

8 - ما الذي أدى إلى حدوث الثبات في مرحلة معينة من التغير؟
9 - هل يمكن ملاحظة أي مظهر من مظاهر الاتجاهية في التغير؟⁽³⁾
كما يشير "بنيامين جورمان" أن التغير والاستقرار ليسا متعارضان،
إذ يكون التغير في كثير من الأحيان هو عنصر أساسي في تحقيق الاستقرار
والنمو.

كما تهتم النظرية العامة للتغير بعناصر أساسية تتمثل في:

أ) تحديد الوحدات التي تتغير.

ب) قياس التغير.

ت) الكشف عن اتجاه التغير⁽⁴⁾.

والتحليل البنائي الوظيفي للتغير والتحول يفضي إلى أنه من الصعب
دراسة كل ألوان التغير والتحول ذات الأثر في النظام الاجتماعي، ثم إن
التغير في بدايته لا يصيب إلا جانباً من جوانب النظام الكلي، حيث تبقى
الجوانب الأخرى ثابتة أو تابعة في تغيرها، ولا يمكن الفصل بين أسباب التغير
لتساندتها وارتباط بعضها ببعض، كما أن تداخل الأسباب يؤكد أن
وظائفها تبقى نسبية كما وكيفاً، وقياسها يكون بمستوى تغير النظام الكلي،
فعملية التنشئة كما أشار إلى ذلك "بارسون" هي عملية تغير في بناء تلك
الأسرة، لكنها لا تعد مثلاً للتغير الاجتماعي الكلي، بل هو مجرد تلقين
الأطفال مبادئ ومعاملات لأنماط ثقافية موجودة في المجتمع⁽⁵⁾.

كما أن عوامل كثيرة تحدد عمليات التغير من بينها: النظم
باختلاف أنواعها، السياسية والاقتصادية والتربوية والدينية والثقافية
والاجتماعية، وأيضاً دور وسائل الإعلام والعوامل البشرية والمادية والتغيرات
الطارئة باختلاف أنواعها.

وكما أن التطورات الثقافية ساهمت بقدر كبير في حل مشاكل كثيرة، فإنها بالمقابل ساهمت في تعقيد التنظيم الاجتماعي وفي وجود مشاكل جديدة، لم تكن لتؤثر لولا معالم الصراع الذي تعددت مظاهره في الجزائر⁽⁶⁾، والذي نجم عن عدم تقبل الأوضاع السائدة والتسليم بفعاليتها في تحقيق طموحات المجتمع الجزائري، بل على أقل تقدير للحفاظ على السلم والمكتسبات الاجتماعية، وتدعيم الاستقرار بكافة أشكاله.

والتغير في جوهره عبارة عن إعادة بناء الأجزاء وتكوين التنظيم⁽⁷⁾ بشكل يؤدي إلى ظهور نمط جديد في التنظيم، يدل على الابتكار الذي يفسره الأنثروبولوجيون ومن بينهم "بارنت" الذي أكد سنة 1953 على أنه أساس الابتكار الثقافي، وقدم في ذلك قائمة بالعوامل التي تساعد على الابتكارات الثقافية، نذكر منها: تركيب المبتكر الثقافي، حجم التركيز الفكري لأفراد المجتمع وتضافر جهودهم، صراع الأفكار أو البدائل مع القيم، حجم السكان، توقعات التغير، عدم الاعتماد على السلطة والتواكل عليها، المنافسة، الحرمان ووجود الحاجة، ارتباط التغيرات وتعديها إلى عناصر لا يمكن التكهّن بها في البداية⁽⁸⁾.

والتصورات النظرية لعملية التحول والتغير جاءت لتفسر مرجعية التغير والتحول وأبعاده وأشكاله ومنها النظريات الخيالية: أو ما اصطلح عليه بنظريات "سفر الرؤية" نسبة لرجال الدين المسيحيين واليهود، والتي ترجع التغير والتحول الاجتماعي إلى حركة المجتمع في اتجاه غايات ونظام عادل ونقي، ففي نظر كونت فإن المجتمع يمر بأراحل ثلاث:

أ) المرحلة الدينية الحربية التي اعتمدت على الخوارق، والعمليات الحربية في تحقيق أهدافها.

ب) المرحلة الميتافيزيقية والقضائية، وهي المرحلة الانتقالية بين المرحلتين.

ت) المرحلة العلمية والصناعية حيث حل التفكير المادي محل التفكير الديني، وانتقل التنظيم الاجتماعي من الاعتماد على الحروب إلى الاعتماد على الإنتاج الاقتصادي.

كما نجد أن النظريات التطورية: تبنت فكرة تتابع التطورات في الحياة الاجتماعية، تماشياً مع التربة التطورية الاجتماعية التي يمثلها كل من "دارون وسبنسر ومين" والتي امتد تأثيرها على التفكير الأنثروبولوجي، وملخصها أن التطور الاجتماعي يسير من البساطة إلى التعقيد والتركيب وأن المجتمعات التقليدية تميل لأن تصبح مجتمعات صناعية ذات العلاقات الآلية والاشخصية.

بينما تقرر النظريات الدائرية: بمبدأ التذبذب في التغير، في الاتجاه الإيجابي والسلبي ومن رواد هذه النظرية "تويني" في كتابه دراسة التاريخ، و"سوركن" في كتابه الديناميكا والثقافة والذي ميز فيه عدة أنواع من التغير، منها: تغيرات فريدة في الزمان والمكان - متكررة - غير خطية - متأرجحة - حلزونية - فرعية.

أما تصنيفه للثقافات فيرجع إلى المعطيات الحسية والاهتمامات الروحية ويكون ذلك في أنماط ثلاث، تكون نمطاً دائرياً تتناوب فيه الأنماط الثلاثة في السيطرة على المجتمع، وهي: الثقافة الحسية - التصورية ذات المفاهيم الروحية - المثالية وهي مزيج الثقافتين.

بينما أضاف "ماكس فيبر" على الاتجاه الدائري في تفسير للحركة الاجتماعية الاتجاه المستقيم في تفسير النمو الثقافي، فالبناء الاجتماعي القديم

يفقد شرعيته بناء على تولي بناء جديد القيادة ويستقر إلى أن يستبدل بآخر جديد، أما النمو الثقافي فيسير دوما حسب "فير" في خط مستقيم في اتجاه تطوري عقلائي ومتوافق داخليا، كما أشار إلى التغير متعدد العوامل، الذي تجتمع فيه أسبا كثيرة تؤدي إلى التحول.

بينما انطلق علم الاجتماع المعاصر من أسئلة مغايرة لتلك النظريات قصد حل الشمولية التي انطوت عليها تلك النظريات ومن هذه الأسئلة: كيف يبدأ التغير؟ ما هي عوامله؟ ماذا تغير؟ هل تم التغير في مستوى السلوك؟ صفات المجتمع؟ البناء الاجتماعي؟ الأنماط الثقافية؟ ما هي ميكانيزمات التغير ومعدلاته الزمنية؟ ما هي نتائجه؟.

كما ترجع النظريات المختلفة عوامل التغير إلى الأبنية الاقتصادية الدنيا كما ادعت الماركسية - النظرية الاقتصادية -، أو إلى الأفكار والتصورات الدافعة للتغير الاجتماعي - النظرية التصورية -، أو إلى التطور التكنولوجي - النظرية التكنولوجية -، أو على الصراع الاجتماعي كعامل تغير - نظرية الصراع -، أو إلى ضرورة التكيف مع الأوضاع الجديدة وتخفيف حدة التوتر من خلال التغير - نظريات تخفيف حدة التوتر⁽⁹⁾.

كما أن مفهوم التحول الاجتماعي قد تداخل في كثير من الأحيان مع مفهوم التغير، فهناك كثير من الباحثين في الحقول الاجتماعية يستعملون التحول الاجتماعي للتعبير عن التغير الاجتماعي، مثل "عدي عبد الله قحطان" في كتابه في التغير الاجتماعي، حيث يطرق موضوع التغير على أنه تحول وذلك في موضوع تحول المجتمعات من الشكل البسيط إلى الشكل المعقد، ويعرض فكرة التطور الاجتماعي وفق افتراضين، الأول يفسر التطور الاجتماعي على أنه مستمر مثله مثل التطور البيولوجي⁽¹⁰⁾، في حين أن التطور البيولوجي يقوم على تغيرات متعددة في الملامح والشكل والوزن

والأجهزة، تؤدي مجتمعة إلى تحول في قدرة الكائن الحي ووظائفه، فمرحلة الولادة تحمل صفات وخصائص محددة تتغير ليتحول الكائن الحي إلى مهام ووظائف مغايرة للتي كان يقوم بها تبعاً لنوع التغير ومستواه ودرجته، والثاني أن ميكانيزمات التطور الاجتماعي هي نفسها ميكانيزمات التطور البيولوجي، وتحول المجتمعات من الطابع التقليدي إلى المعقد، وكما يشير إلى ذلك "دور كايم" في تقسيم العمل الاجتماعي فإن من خصائص تحول المجتمع من البدائية إلى التعقيد، هو انتقال المجتمعات من الطابع البدائي الذي يندر فيه تقسيم العمل إلى الطابع المعقد، القائم على تخصيص وتقاسم الأعمال.

بينما يقوم ميد التحول على جملة من العناصر التي تجعله يختلف عن مقاييس التبدل أو التغير، فالتحول من مرحلة إلى أخرى يكون باختلاف المرحلة الأولى عن الثانية في كثير من المميزات والخصائص الاجتماعية والثقافية، أي أغلبها، وليس في بعضها مما يمكن تسميته تغيراً أو تغيرات، كما أن عامل الزمن له وزنه في تحقيق التحول وفي تمييز استقراره أو استمراره وكذلك في معرفة مدته، والنشاط الثقافي والاجتماعي لا يمكن تفسيره إلا من خلال امتداده الزمني الذي يحيلنا على تراكم العوامل المكونة له في أوقات مختلفة، ويحيلنا دور عامل الزمن إلى أهمية الفاعل الاجتماعي والمكان وتركيب التحول أو إمكانية تجزئته إلى جملة التغيرات التي تساندت في تشكيل التحول، فالمجتمع في حركة مستمرة كيفما كان نوعها واتجاهها، لكن طبيعتها تتحدد بحجم مكوناته وطبيعة نظمه وثقافته الباعثة على التغير والتحول أو الداعمة للاستقرار ومقاومة التغير والتحول، كما أن طبيعة الحركة والتحول تكون على ضوء حجم المؤثرات والوسائل المستعملة في ذلك.

أما المكان فإنه العامل الذي يجمع ويقرب بين تفاعل هذه المعطيات، فيحتضنها ويكون مسرحا لها وقد يكون له التأثير المتميز في اختلاف أنماط التحول من منطقة إلى أخرى، كما أن التحول يتم بمظاهر وصور وأنماط تفاعل جديدة تتركب من جملة تغيرات في مستويات ومناحي الحياة تبرر صيغ الانتقال والتحول من مظهر إلى آخر.

إن إدراك التحول لا يتم بمقارنة ميادين التحول بالأنماط المثلث في المجتمعات الأخرى، وإنما بمقارنة أنماط التحول بالوضعيات السابقة له، لأن التحكم في التحول ليس في متناول من يحققه فهو أشبه بالعملية الآلية ولكنه متجدد باستمرار ينتج أنماط سلوك وتنظيم وتفاعل وتغير جديدة، وذلك وفق حجم القوة الدافعة إليه.

والتحول الاجتماعي والثقافي بالمفهوم الواسع يتضمن كل مظاهر النشاط الفردي والجماعي في الميدان الاجتماعي والثقافي، بدءا بالتحول في نمط التفكير ووصولاً إلى مظاهر التغير المادي، فالتحول قد يكون في مجرى تصورات الأفراد والجماعات قبل أن يتجسد في تبني نظام سياسي أو إيديولوجية ما أو إتباع مظاهر ثقافية أو اقتصادية معينة، ولم أجد مثالا أقرب من آلة التصوير أو العرض السينمائي التي تعرض 24 صورة في الثانية أشبه به حقيقة التحول، الذي يتم بتحويلات فرعية كثيرة اجتمعت لتكون مفهوم التحول الذي يمكن أن يعرفه أو يدركه عامة الناس في آخر وأبسط صورته.

إن نهاية العالم كما عبر عنها بعض الدارسين يعتقد أنها من صالح العالم الجدد مصنع الذي يمتلك ناصية التكنولوجيا ونظم التسيير والبنية الاجتماعية الملائمة، والتي يتم من خلالها اعتماد المعيار الاقتصادي منطلقا لتحسيد هذه النهاية مع استبعاد الشق الثقافي وتجاهله في تأطير العالم غير

المصنع وتحييد العناصر الجانحة التي تقف في وجه تحقيق هذه النهاية ومنها الإسلام، والتمايز الثقافي والمشاكل الديمغرافية، ومشاكل التنمية⁽¹¹⁾.

إن التصورات الأجنبية في عالم متحول تنفي كلية مصالح الشعوب التابعة لها اقتصاديا وثقافيا، لأن من مصلحتها ووظيفتها استبعاد كل مؤشرات الصراع والتنافس التي يمكن أن تشكلها المجتمعات النامية، والتي قد تشكل يوما ما خطرا حقيقيا على صيرورتها كقوة رائدة ومهيمنة، لذلك لا يمكن أن نعدم دور العوامل الخارجية وصراع المصالح بين الدول والتحالفات الدولية والإقليمية في تحديد مسار التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الجزائر، سواء كان ذلك بفعل تداعيات الظروف الخارجية على السياسة والاقتصاد الجزائري وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية، أو بفعل التحول الداخلي في المناهج والتشريعات والنظم والسياسات المتبعة.

وقد تعددت ميادين الصراع والتحول في الجزائر فيما بين 1990 و2000 أو ما يسمى بالعيشية السوداء، كما تفرعت وتعمقت أسبابه، ولعل أهم ميادينه الساحة الثقافية التي تجمع تحت رايتها كل مظاهر الحياة الأخرى⁽¹²⁾ لأنها ذات صلة مباشرة معها وتعتبر من الخصائص المحددة لها، فمن بين الخصائص العامة للثقافة كما أشار إليها الدكتور محمد العربي ولد خليفة: أن لكل مجتمع ملامح أساسية لثقافته الأصيلة، تزداد ثقافته تمايزا كلما ابتعدت في التاريخ وتجزأت جغرافيا، فالعالم العربي ينتمي تاريخيا إلى ثقافة واحدة تجزأت وظهر فيها الطابع المحلي في كل قطر (والذي يمكن أن يعتمد كمعيار لقياس درجات التحول والانعطاف إلى ثقافة محلية قد لا تنسجم في مظاهرها مع الثقافة الشاملة)، كما تتميز الثقافة المعاصرة بمظاهر الصراع بين ما هو محلي وما هو عابر أو دخيل⁽¹³⁾، والذي قد تتبناه بنيات اجتماعية تجعل من مهامها الأساسية تكييف الناس لمستجدات الحدث⁽¹⁴⁾،

حيث اتخذت لنفسها (البنى الاجتماعية) وظيفة اجتماعية تعمل على تحقيق أثر موضوعي للمشاريع التي تحملها على ذات الفرد الجزائري الذي كان في فترة عصيبة في مفترق طرق لا يتأكد من سبيل النجاة بتقاليده وقيمه ومبادئه وكيانه في أي من الاتجاهات التي يختارها.

إن محاولة غرس النظم الغربية منذ الثورة الفرنسية نتج عنها تمزق اجتماعي وانفصام ثقافي حسب الدكتور عروس الزبير، مما أدى إلى مقاومة التغيير والتحول وفق مبادئ هذه النظم التي تجسدت في الحركات القومية والدينية المعارضة، والتي تنبذ الأفكار والقيم التي تمزق المجتمع والتي تم غرسها من قبل المستعمر⁽¹⁵⁾، كما أن الخلط بين الدولة ككيان والنظام السياسي الذي يسهر على تسيير مصالح الدولة والمواطن، أدى إلى تكوين مفاهيم خاطئة في تحديد دور النظام الذي يفترض أن يعكس تطلعات الشعب، ودور الدولة التي تعتبر الإطار العام الذي يحمي النظم السليمة في التسيير والتغيير والتحول.

والجزائر من خلال الدستور المعتمد حددت التوجه العام للدولة من خلال الفصل في المبادئ والثوابت التي تبقى بمعزل عن كل تحول مستقبلي، ويتجلى ذلك بوضوح في ما سماه الدكتور عروس الزبير بالنماذج المقترحة في الدستور لهذا الغرض وهي كما يلي:

النموذج الأول: كانت ثورة نوفمبر 1954 نقطة تحول فاصلة في تقرير مصير الجزائر، وتوتيجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها الجزائر مختلف الاعتداءات على ثقافة شعبها، وقيمه، ومقومات شخصيته⁽¹⁶⁾.

النموذج الثاني: الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية، وإفريقية⁽¹⁷⁾.

النموذج الثالث: الإسلام دين الدولة⁽¹⁸⁾.

النموذج الرابع: اللغة العربية، هي اللغة الوطنية، والرسمية⁽¹⁹⁾.

النموذج الخامس: الجزائر أمة ليست تجميعا لشعوب شتى، أو خليطا من أعراق متنافرة، إن الأمة هي الشعب نفسه باعتباره كيانا تاريخيا، يقوم في حياته اليومية، وداخل إطار إقليمي محدد، بعمل واع، ينجز فيه جميع مواطنيه مهام مشتركة، من أجل مصير متضامن، ويتقاسمون سويا نفس الحن والآمال⁽²⁰⁾.

النموذج السادس: الشعب الجزائري شعب مسلم، والإسلام هو دين الدولة، والإسلام هو أحد المقومات الأساسية لشخصيتنا التاريخية⁽²¹⁾.

النموذج السابع: إن اللغة العربية عنصر للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر بها عنها⁽²²⁾.

النموذج الثامن: أن الشعب الجزائري شعب عربي مسلم⁽²³⁾.

النموذج التاسع: هذا التحديد يتعارض مع كل انتقاص للإسهام السابق في الفتح الإسلامي⁽²⁴⁾.

غير أن التغير والتحول يفترض كما أشار إلى ذلك عالم الاجتماع الأمريكي بيتر بلاو⁽²⁵⁾ يفترض أن يكون بطيئا بسبب إعاقه أصحاب النفوذ والمصالح له، فيقاومون التحول والتغير لأنه يؤدي إلى إزالة نفوذهم ومصالحهم، لكن ما حدث في تلك الفترة أن التغيرات كانت سريعة وتحولات في مسارات عديدة وبكثرة وفي وقت وجيز 10 سنوات، وهو زمن قياسي إذا ما تمت المقارنة مع مجتمعات أخرى تحولت وغيّرت من مسار ومنهاج نموها، ولعل المعطيات المرحلية التي عاشها المجتمع الجزائري

كفيلة بتفسير سرعة التحول، كما يمكنها أن تحيلنا على العوامل الاجتماعية المتراكمة قبل هذه الفترة التي قد تبرر سرعة التغير والتحول في أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية، والتي تقوم على أكثر من سبب وحاجة إلى التغير والتحول.

فالتحولات التي عرفت الجزائر في الفترة المذكورة لخصت حدة الجدل والتوتر حول هيكلية وتأطير السياسة الوطنية لخدمة مصالح الشعب الجزائري، فمثلا كان القطاع العام يعتبر ضمانا اجتماعيا من الناحية الوظيفية وليس كوسيلة للإنتاج الاقتصادي⁽²⁶⁾، وتأسيسا على ذلك فإن اعتبارات التحول والتغير في المجتمع الجزائري الحديث كثيرة، مست بقطاعات مختلفة، وكان لها وقع مباشر على الحياة الاجتماعية والثقافية للمواطن والمجتمع الجزائري ككل، وتتشعب أسباب ومظاهر هذا التحول بما يستدعي منبرا كافيا لتحليل معطياته وحيثياته.

1- Les mutations de la société algérienne, Lahouari addi, édition la découverte, paris 1999, P61.

2- التغير الاجتماعي تأليف: إس- س- دوب، ترجمة الدكتور عبد الهادي الجوهري وآخرون، الطبعة الأولى مارس 1997، المكتب الجامعي الحديث الأزارطة الإسكندرية، ص 10.

3- التغير الاجتماعي تأليف: إس- س- دوب، ترجمة الدكتور عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 10. عن كتاب bertrand – Alvin Basic sociologie. An introduction to theoriy and apppleion century – croffs, N. Y. 1967, method, Ps 118.119.

4- التغير الاجتماعي والبيئة، جيري موسيل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ترجمة: محمد عزت حجازي، العدد السادس، مركز مطبوعات اليونسكو 1972، ص 81.

5 - التغير الاجتماعي تأليف: إس- س- دوب، ترجمة الدكتور عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 18.

6- عمرو عبد الكريم سعداوي: الأزمة السياسية في الجزائر، مستقبل الصراع بين السياسة والعسكر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع. مصر 2000.

7- أنظر التنظيم، د. علي الشرقاوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت لبنان، ص 35.

8- التغير الاجتماعي تأليف: إس- س- دوب، ترجمة الدكتور عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 32.

9- التغير الاجتماعي تأليف: إس- س- دوب، ترجمة الدكتور عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 71 إلى 92.

10- في التغير الاجتماعي، عدلي علي أبو طاحون، المكتب الجامعي الحديث، الأزارطة الإسكندرية 1997، ص 80.

11- المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، عبد الله شريط، ديوان المطبوعات الجامعية
الجزائر، ص57.

12-Culture et société au Maghreb, centre national de la
recherche scientifique, Paris 1975, P88.

13- المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، د. محمد العربي ولد خليفة، ديوان
المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص377.

14- راجع روبرت ميرتن في شرح الوظيفة الاجتماعية، في: البناء الاجتماعي أنساقه
ونظمه، د. معن خليل عمر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1999،
ص97.

15- العولمة والتحديات المجتمعية في الوطن العربي، د. حيدر إبراهيم وآخرون، مكتبة
مدبولي 1999 مصر، مفهوم المواطنة بين المحلية وعالمية الدين في خطاب الحركة
الإسلامية بالجزائر، ص190 و191.

16- دستور 1989 ص4.

17- دستور 1989 ص3.

18- دستور 1976، المادة الثانية.

19- دستور 1976، المادة الثانية.

20- ميثاق 1976، ص23.

21- ميثاق 1976، ص23.

22- ميثاق 1976، ص23.

23- ميثاق الجزائر، ص11.

24- ميثاق الجزائر، ص11.

25- البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه، د. معن خليل عمر، دار الشروق للنشر
والتوزيع، عمان - الأردن، 1999، ص76.

26- Culture et société au Maghreb, centre national de la
recherche scientifique, Paris 1975, P84.